البـــرلمان يُصـــادر حقّ الحصول على المعلومات.. باسم الشعب!

د.كامل القيّم

المادة (٥٣) من الدستور العراقي: أولا :- تكون جلسات مجلس النواب علنيةً إلا إذا ارتأى لضرورةٍ خلاف ذلك.

على خُطى الأهوال وكوارث صمت التوافق ...وعلى خُطى نحن أنقذنا البلد ...وعلى خُطى ...وخُطى ..حتى خجلت كل الكلمات التي يمكن أن تُطلق .مسرحيات يومية تلّف السياسة وإدارة هذا البلد... واقع مرحّل ومخضّب بالدم والجَور والهتك والفساد، وعلى خطى المسكوت عنه ...يرتجف الآخرون من (الرقم)الرقم هو البطل الذي جعل جلسة البرلمان(مغلقة) وقضية رأي عام حول ٥٠ مليون دولار تحولت من جهاد القضاء على الجهل والبطالة والفقر والفاقة وسوء الخدمات إلى جهاد الدفاع عن الذات المفرد،الكائن السياسي، وكل ذلك (باسم الشعب).

ثنائية التقاطع الغريبة والعجيبة التي نسير بها ونحمّلها الأمل والدماء والصبر ...لأجل الوضوح والكشف والمباشرة... وان تباين الأنظمة الشمولية عن غيرها- بحسب الأدبيات السياسية- بما تنطوي كواليسها من غموض ومفاجآت وقرارات شخصية وكذب وعسكرة ..وتلك أزحناها إلى الأبد، لن تعود كواليس السياسة المظلمة في هذا البلد ...ولا نسمح بأن تعود.

وإذا كانت أمراض الواقع السياسي في العراق قد كوّنت لها لقاحات إعلامية ودعائية قد كشفت أن الرأي العام في العراق(حساس جداً) ومتحسب جداً ...ولن تمر الأمور مرور الكرام،سواء أكانت على مستوى تغيير الاتجاهات أو لبناء صورة نمطية بائسة اللون،والأداء على واقع العمل السياسي والنيابي في العراق(سيتمخض وتأتي ثماره بمخرجات الانتخابات القادمة). وأمراض السياسة تلك التي غدت للكتل والشخصيات مسرحاً للملهاة المجتمعية ومنتجعاً للبقاء في خطوط تحت الحمراء ...فإن الوهم السياسي ماثل لا محالة .

وكل الفرضيات السياسية والإعلامية ومعامل تصنيع الرأي العام وترويضه ترى أن الكواليس والظلمات والمفاجآت لا يمكن بأية حال أن تصمد أو تستجيب، إلا على قدر محدود، ولابد للعب السياسي وصّناع الصدفة من أن يطالبوا بتنظيم أعلى وبوضوح أشد في عالم يسوده دفق السريان اللحظي الرمزي للمعلومات والوقائع عبر الفضاء .

والمعلومات تلك هي عصب المشكلات في العراق وهي مفتاح ومِرجل صناعة الأزمات التي تُخلق تارة ...وتارة أخرى تُصدر،ولو استرجعنا مفكرة أحداث العراق منذ سقوط الصنم ولحد اللحظة ...وتخيلنا ما الذي جرى نرى أن معظم الأخطاء مرت بالقفز على المعلومات (الوضوح،الحقائق) الحق في أن نعلم ونتحاور ونبدي رأياً .

ومن بين السياسيين الذين تعلموا حلو الكلام يصف الوضع العراقي بساحة مطلقة لحرية المعلومات والإعلام والرأي.... إلى آخره من الكلمات التي نحن(أهل الإعلام)نعلم مساحاتها.وعلى خطى(عدم الوجود)لا الحجب فقط فان الديمقراطيات الناشئة لن تتعافى ولاتُبنى حتى في ساحلها الأول أي نمط متجدد لأفق حر وتشاركي(الإصغاء الاجتماعي)، والحق في الحصول على المعلومات أقر منذ الأربعينات من القرن الماضي وكجزء من حق الاتصال ،وكانت دول كُثر من النامية والعربية قد وقعت على هذا الحق،وهو ببساطة شديدة ما يقّرهُ ويشجعهُ الحق الدولي(الإنساني) على أن للفرد الحق في أن يعلم ... السؤال ماذا يعلم ؟ بعض السياسيين في العراق قد لغّم قانون الإعلام(الأخير)بعبارة الوصول للمعلومات، وهي جملة ليس لها أول ولا آخر هي كذيل القائمة لا تفصح عن هيبتها ومدلولها الذي سينظم بقانون متى انتهى البرلمان من الأنا الشخصية وأنا القائمة، فالأولى(الوصول للإعلامي) والثانية الحصول على الاثنين الإعلامي والمواطن وهنا بيت القصيد.وكلاهما خالي الوفاض، لم نحصل على وفرة وحق الحصول ولم يحصل الإعلامي على حق الوصول ومازالت هراوات الموافقات والمزاجات بالتغطية تلفّ المؤسسات الصغيرة منها والكبيرة .

الحق في المعلومات هي أن يزوّد المواطن من الدولة الحكومة أو البرلمان أو المؤسسات بكل ما يجري في شؤونه العامة، بكل الأرقام والمعلومات والانجازات والفشل والتلكؤ والفساد والأزمات ومشروعات القوانين والأموال المصروفة، واستراتيجيات المؤسسات وكل متعلقات نظم كيف جرت وستجري الأمور...قائمة تطول بعشرات المفردات(عبر وسائل الإعلام وبالمؤتمرات الصحفية والمواقع الرسمية الالكترونية)، وهذه السلوكية المعلوماتية بالإضافة إلى الدول المتقدمة تعمل بها دول مازالت انتقالية أو ديمقراطيات ناشئة كـ(يوغسلافيا، وكرواتيا، وتركيا ، ومصر ، والإمارات، وإيران،والجزائر ...الخ وإن كانت بمساحات متباينة).

سؤال يطرح نفسه...لماذا تُحجب جلسات البرلمان من النقل(الفضائي) المباشر(لاسيما وان القوانين تُقدس بكلمة (باسم الشعب)، وهل هناك أهم من عرض ميزانية الدولة على الرأي العام؟ماذا نفسر الانتقائية التي يلعبها البرلمان،وحتى الحكومة في عرض جلسات أو تصريحات أو نشاطات مُسيطر عليها(عن طريق حرّاس البوابات)،أو تصب في باب العمل الدعائي والترويجي، مماذا الخشية ؟ من الذي يأمر بالمنع أو الانتقاء،وهل أجاز الدستور ذلك وهل باسم الشعب يحصل ذلك ؟ هل إشكالية نقل التصويت على الميزانية بتلك الكيفية الخائفة والسريعة والمفاجئة كجزء من الحق العام ؟ هل الخشية من(فقرة) سيارات التصفيح مثلاً؟ ولا نريد أن نناقش(العيب)والضرر الذي لحق بمشاعر العراقيين وهم يبكون أطفالهم وشهداءهم في أنحاء العراق ... ثنائية حزينة ..أطفال مضرجون بالدماء(ومعهم حقيبة المدرسة المصفحة بالأمل) ووجوه أخرى تنتظر البُشرى والهيبة والعسكرة ؟ عجيب ! عجيب! لأن الأكثر من صوّت لها كان من بين أذيال القوائم(أي فاقد لشرعية العدد التمثيلي الانتخابي الحقيقي) وهو يعلم أن فرصة أخرى لن تأتي وهو يعلم انه بلا ناخبين ...ذلك التلّون والتخفي لا يمكن أن ينطلي بعد اليوم... أساليب البكاء والتغني على الجراحات والوعود والكذب ...لا فرصة أخرى لمن يقّر في الكواليس،وأن يُرمم بجراح الأطفال سر بقائه،الخميس الدامي...عصف بنا الإرهاب والقتل والثبور، والفضائيات تراوح بكلمات المسؤولين،عصف الخميس والتبريرات جاهزة (كالعادة)...عصف الخميس،ولا احد يستقيل، ولا احد قد فشل ،ولا احد يخرج ليقول اختراق(بمعنى ضعف) بمعنى خلل ، بمعنى جهل، الملف بدأ يكبر على ذوي الخطط،والرتب،هل تعلمون أن ما يربو على نصف ثروة العراق(السنوية) تُهدر تحت شبح الإرهاب،هل تم احتسابه(بالأرقام) مقدار الضرر اليومي النفسي والزمني الذي يُلحق بعجلة الحياة .بيانات مهولة، ومازلنا نجعل من التفجير خرقا، واستهدافا ، وخللا ، وعدم تعاون ، وأجندات، خلايا نائمة، وإعادة خطط، كلمات لم تجد نفعاً أو تغييراً جذرياً... متى تُسمى كوارث إذا كان لديك ٥٠٠ مستهدف بين شهيد وجريح (ولا نعقد مؤتمرا صحفيا ولا نشكل خلية أزمة، ولا نقطع برامجنا المكللة بالإسفاف... متى نحزن على انتهاك البلد إذن -وأعتقد أن السبب في كل ما يجري هو تحريك للأنا الرسمية والأمنية على حساب المؤسسة الفكرية أو الأكاديمية ،الإرهاب الدامي ياسادة... اندفاع، وتخطيط، وربما فكر،وسلوك، واتجاهات هائجة ونائمة، وغسيل دماغ معقد،وحاضنات وأموال...علينا إذا أردنا أن نحمي البلد بحملات كبرى، طليعتها حرب الدعاية والمعلومات واستخدامات علم النفس وتأثيرات خطاب ترميز التحييد،علينا أن نكافح بخطوط متعددة وبفنون مستحدثه بحسابات ولغة وصرامة العلم وفنونه ولندع الأماني وخيال الرهان على الزمن.لا يجوز أن نكتفي بذكر الهدف(فقط)دون أن نجسّد لماذا حصل ذلك(بجرأة المؤتمن)؟ نُجسّم كل مقدرات الظاهرة، ومستقبلياتها(كم مؤتمر أكاديمي عقد عن الإرهاب سواء أكانت متعلقات إعلامية أم اقتصادية أم نفسية أم ..الخ).علينا أن نُعيد النظر بتحمل مسؤولية حق الحياة،حق المعرفة،وحق الأمان وأبرزها حق التعرّف على الشؤون العامة...وكل ذلك يمكن أن يأتي لو كان هناك كشف، وإقرار بالزلل، فعلى مجلس النواب أن يكون جريئاً بعد (مصفحاته الـ ٣٥٠)، وينتقل إلى الفضاء بشكل مباشر وشفاف(كحملات أعضائه التي لا تزال الشوارع تزدان بشعاراتها... راجعوا شعاراتكم الانتخابية ستروا هول التناسي، على البرلمان أن يلغي دائرته الإعلامية التي لا نحس بسلطانها سوى بتوليف وحجب الجلسات. فهل(باسم الشعب)سيخالف البرلمان الدستور مرة أخرى...وينتقي وقائع وزمن الجلسات...ويستمر بنا(الرقم ٣٢٥ خصوصي).

قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

أداة نصب

أمس رأيتُ برنامجاً على اليوتيوب من إنتاج قناة "بي بي سي" عن فضيحة أجهزة الكشف عن المتفجرات التي استوردتها وزارة الداخلية العراقية من شركة بريطانية. الفيلم قديم "أواخر ٢٠١٠"، والفضيحة قديمة هي الأخرى، واللجنة التحقيقية التي شُكلتْ لمتابعتها نسيناها بالتقادم حالها حال اللجان الكثيرة التي تعقب فضائحنا الكثيرة، فما الجديد الذي يستدعي إثارة الأمر الآن؟

هناك عراقيون يموتون كلّ يوم تشترك وزارة الداخلية "ممثلة بمن اشترى هذه الأجهزة" في دمهم، المشتري والموافق على الصفقة ومن اقترحها ومن قبض العمولة ومن دافع عن هذه الأجهزة ومن كتب مكذباً وجود فضيحة، كل أولئك يتحملون قسطاً من خطيئة سفك دم العراقيين كلّ يوم.

من رأى البرنامج البريطانيّ يمكن له أن يمارس فعلاً مجنوناً، أن يبكي ويضحك في آن واحد، يبكي على بلد فيه وحوش بهيئة آدميين أتقياء أنقياء مستعدين لقتل آلاف الناس من أجل المال الذي قبضوه عمولة عن استيرادهم أدوات القتل هذه، يبكي على شعب وثق بأجهزته الأمنية وثوق الظمآن بسراب، وهو يحصد ثَمن هذه الثقة كلّ آن.

لكنّ البرنامج يدعو للضحك حقاً، كلّ الخبَراء الذين تحدثوا فيه قالوا بوضوح ان الجهاز "الذي يحمله أفراد السيطرات في كلّ أنحاء العراق الآمن!" هو ببساطة: لا شيء. مجرد قطعة بلاستيكية فيها هوائيّ "إريل"، لا تهشّ ولا تنشّ، سألتُ في نفسي: لماذا إذنْ أرى الهوائيّ الذي في القطعة البلاستيكية يميل أحياناً إلى سيارة دون غيرها؟ الفيلم يجيب: انها الصدفة وحركة اليد، حركة الهوائيّ مرنة جداً بحيث تميله أدنى حركة من يد حامله. فسألت نفسي: والشامبو وحشوات الأسنان والزاهي والعطور التي يميل لها أريل الجهاز ونراه يكشفها سريعاً دون أن نراه ولو لمرة واحدة يكشف مادة متفجرة؟ أجابني الفيلم بمشهد كوميديّ يجمع رئيس الشركة المصدّرة مع ضابط عراقيّ كبير في الداخلية وهما يدافعان عن فاعلية الجهاز، المشهد فيه شرطيّ يمرّ بأريله المتأرجح على كمية كبيرة من الشامبو موضوعة على منضدة، ويا للمفاجأة، رأينا الأريل يميل، لم يكنْ ينقص المشهد سوى صوت هلهولة عراقية، بعد أن أثبت رئيس الشركة النصّاب والضابط الكبير ان الجهاز فعال بدليل انّ قلبه مال إلى قناني الشامبو. المعلّق في الفيلم قال: هل رأيتم هذا المشهد الكوميديّ؟

نحن شعبٌ مساكين، نصدّق بكلّ شيء، ليس عليك أن تتعب نفسك لنبلع الكذبة ونصدقها بل وندافع عنها، يمكن لك أن تذبحنا واحداً واحداً ونحن ننظر ونبتسم إذا أخبرتنا ان هذا الذبح لمصلحتنا، يمكن لك أن تخبرنا اننا أكثر البلدان أمناً سنقسم معك اننا الأكثر أمنا ونحن نلمّ بقايا أبنائنا، يمكن لك أن تستورد بمليارات الدولارات قطعاً بلاستيكية فيها أريل وتوقف أناساً في السيطرات يروحون ويجيئون وهم يحملون الأريل ونبتسم ونهلل لمرأى العصا السحرية تميل إلينا، إلى عطرنا، إلى الشامبو أو حشوة الأسنان أو البلاتين الذي في عظام أقدامنا.

كاريكاتير

■ عادل صبري

مركز حمورابي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية

أزمة البدائل السياسية

ساطع راجي

أصبح لذيذاً وممتعاً الاسترخاء المطوّل تحت الشجرة الوارفة المسماة "نقد السلطة"، إنه ميدان رحب أيضا لرفع الصوت وتقديم الذات البطولية الاستشهادية المنزوعة السلاح التي تخوض غمار مواجهة لا نهاية لها وأحيانا بلا أهداف عملية، فما هي غاية هذا "النقد للنقد" المتسيّد في البلاد من الجميع للجميع بلا حلول ولا مقترحات تقدم بدائل سياسية للمناهج والأفكار والتنظيمات والأشخاص؟

لعبة "نقد السلطة" جذبت حتى أعمدة السلطة أنفسهم وصاروا ينافسون الإعلاميين وكتّاب الأعمدة والمعارضين ممن هم خارج السلطة فعلا، على القيام بدور المعارض المنتقد ،وفي مقابل هذا النقد هناك فراغ شاسع وصار من المعتاد تكرار عبارة "أن المالكي هو بديل المالكي" رغم أن رئيس الوزراء لا يشكل كل الحكومة وهو مع ذلك ومعه كل القوى التي تشكل الحكومة وتدير البلاد منذ سنوات مسؤولية كل السلبيات والمشاكل لكن تحميل السلطة ومن فيها ومن معها المسؤولية ليس كفيلا بإنتاج الحل.

حتى عندما يتصرف شركاء المالكي على أنهم كيانات معارضة فإنهم في الحقيقة لا يفعلون ذلك إلا بهدف تحسين حصتهم في الشراكة أو حماية أنفسهم ،ويبدو أن المالكي صار يعرف كيف يتعامل مع شركائه "بحكم العشرة" فهم (الشركاء) لديهم طلبات وليس اعتراضات جوهرية وهي طلبات غالبا ما تتم المساومة عليها وهكذا تم خنق العمل السياسي في حقل المساومة، والجانب الآخر المهم لشركاء المالكي هو الظهور الإعلامي بلباس المنتقدين المعارضين مرة لإرضاء شغف المتابعين للعرض المتواصل للعبة القائمة منذ سنوات، ومرة أخرى للبراءة من الأخطاء والمشاكل.

يحق للإعلام ولكتّاب الأعمدة توجيه الانتقادات لمواضع الخطأ والفشل وحتى تسليط أضواء كبيرة على مشاكل وقضايا قد يراها الساسة ومعهم ربما شريحة من المجتمع على أنها مشاكل بسيطة، لكن هذه وظيفة الإعلام وواجبه، وواجب الحكومة ووظيفتها متابعة ما يطرح ومحاولة إصلاحه ،أما واجب المعارضة حتى ولو كانت من خارج البرلمان فإنما يتلخص في طرح بدائل وليس الاستسلام لعملية النقد التي تبدو سهلة، وفي الحصيلة نحن أمام وجوه وتنظيمات محدودة تدير البلاد منذ سنوات مقابل فيضان من النقاد الناقمين وغياب كامل للمعارضة الحقيقية.

بعض القوى التي لم تنجح في الانتخابات البرلمانية تمارس المعارضة كعمل موسمي عابر يريد القائمون به القول "نحن هنا" مجرد قول لا أكثر يمرر في فعاليات باردة وإعلام قديم ووجوه أثبتت فشلها الساحق مرة بعد أخرى دون أن تجرؤ التنظيمات "المعارضة" على تغييرها ومع ذلك تدعي تلك التنظيمات عن برامج لتغيير كبير في البلاد بينما تعجز عن تغيير أعضاء مكاتبها القيادية.

هناك مشاكل وأزمات في كل مجتمع ويتميز النظام الديمقراطي بأنه يفتح الطريق دائما لإنتاج الإصلاحات وطرح البدائل، الديمقراطية نظام الفرص الكثيرة والآمال الممكنة والأزمة الحقيقية فيه تكون عندما يعجز المجتمع عن إنتاج بدائل سياسية (أفكار، أشخاص، تنظيمات، مناهج) حتى عندما يجمع ذلك المجتمع على التذمر من نخبته الحاكمة، وأسوأ ما يمكن سماعه والتعامل معه هو أن النخب المعارضة التي تفشل مرارا وتكرارا تقوم بطرح أقارب وأبناء مسؤوليها وأعضائها على أنهم بدلاء شباب في تنظيمات ديمقراطية ليكون الفشل بذلك وراثيا أيضا، وإذا كنا نشكو الانتهازية والوصولية والفساد في مؤسسات السلطة فإن ما يدعو لليأس أن تتفشى نفس الأمراض في المعارضة حتى عندما تكون مجرد عمل موسمي عابر، ولهذا كله لم تعد السلطة تهتم لمنتقديها ،وإذا كان حكام الديمقراطيات الورقية يرددون عبارة "قولوا ما تشاءون وسنفعل ما نشاء" فإن مدمني الاعتراض الأجوف يكررون للسلطويين "أفعلوا ما تشاءون واتركونا نقول ما نشاء"، هل هناك معادلة أسهل للعمل السياسي؟

المـــرأة العـــراقية ونســـبة التمثيل

ميعاد الطائي

بعد أن منحها الدستور الجديد نسبة تمثيل عالية وصلت إلى ٢٥٪ هل تمكنت المرأة العراقية من إنهاء حقبة طويلة من التهميش والإقصاء عن المشاركة في اتخاذ القرار السياسي ؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال من خلال قراءة متأنية لواقع المرأة العراقية ودورها في المؤسسة التشريعية والتنفيذية بعد أن دخلت بقوة على مستوى التمثيل حيث تجلس اليوم ٨٣ نائبة من النساء تحت قبة البرلمان ليشكلن اكبر كتلة نسوية في المنطقة العربية والإسلامية على الإطلاق .ومن خلال هذه القراءة يمكن ملاحظة حقيقة مهمة وهي غياب التأثير الحقيقي للمرأة عن المشهد السياسي وعن اتخاذ القرارات المهمة بضمنها القرارات المتعلقة بحياتها وقضاياها الخاصة بالرغم من نسبة التمثيل العالية وبالرغم من تواجد المرأة في الكابينة الحكومية كوزيرة ومدير عام ومناصب كثيرة لم تكن كفيلة بإخراج المرأة من وصاية الرجل في مجتمع مازال لا يؤمن بقيادة المرأة له ومازال يعاني من ثقافة العيب الاجتماعي والحرام الديني تجاه ظهور المرأة كقائدة ،لذلك نجد أن مجتمعا كهذا لا يؤمن بصورة عامة ورجاله بصورة خاصة بقدرات المرأة على ممارسة دورها في قيادة المجتمع والمشكلة أن هذه القناعة مترسخة لدى البعض من النساء اللواتي يرفضن الخروج من وصاية الرجل والتبعية له باستثناء عدد قليل من النساء اللواتي نجحن في العمل السياسي على مدى السنوات الماضية من عمر التجربة الديمقراطية في العراق .

وهنا لابد من الإشارة إلى الأسباب التي ساهمت في ضعف الأداء للمرأة العراقية في المؤسسات الحكومية بالرغم من كثافة التمثيل حيث تبرز أمامنا أسباب كثيرة أهمها الآليات الديمقراطية الخاطئة التي ساهمت في إيصال النساء إلى البرلمان عبر نظام القائمة المغلقة في الدورة الانتخابية الأولى وعبر القائمة المفتوحة في الدورة الانتخابية الثانية والتي صاحبتها آليات غريبة ساهمت في وصول نساء ورجال لم يحصلوا على ما يؤهلهم لأن يكونوا ممثلين عن الشعب ولم يصلوا إلى الرصيد الكافي من الأصوات المطلوبة إلا أن تلك الآليات الانتخابية الخاطئة ساعدتهم على الفوز ففشلوا في مهمتهم ولم يكونوا سوى تكملة عدد وديكور يجلس على مقاعد مخصصة لمن يدافع عن حقوق المواطن .

هذه الحقيقة جعلت من تلك النساء النائبات مجرد تابعات للأحزاب والكتل السياسية التي كانت سببا في وصولهن إلى البرلمان لتبقى تلك النسوة يدرن في فلك الأحزاب والقوائم بعيدا عن أداء دورهن الأساسي وهو المطالبة بحقوق المرأة بصورة خاصة وحقوق المواطن بصورة عامة .ما نريد أن نقوله هنا أن المرأة العراقية قد عانت الكثير وتحملت أخطاء الحكام ،فالتضحيات التي قدمتها المرأة كانت كبيرة حيث كانت الخاسر الأكبر من ظلم وطغيان النظام الشمولي البعثي لأنها دفعت الثمن مرتين ، مرة عندما فقدت الأب والأخ والابن عبر الحروب الطويلة ومرة أخرى عندما حضر الإرهاب المتطرف الذي عمق جراحها عبر استهدافه النساء والرجال معا ليقتل ويخطف ويهجر الناس لتصبح المرأة أمام ظروف صعبة وهي تفقد المعيل ليزيد بذلك عدد الأرامل والأيتام ولتمر المرأة بمرحلة صعبة للغاية .

وهي تنظر اليوم بعين الترقب والأمل صوب النسبة الكبيرة من التمثيل النسوي في الحكومة والمؤسسة التشريعية وتنتظر أن تنصفها المرأة قبل الرجل في اتخاذ القرارات التي ممكن أن تساهم في معالجة المشاكل المزمنة التي تعانيها المرأة العراقية التي تشير الإحصائيات غير الرسمية بان بغداد أصبحت اكبر مدينة للأرامل وان ملايين الأرامل العراقيات أصبحن بلا معيل وبانتظار التشريعات التي يمكن أن تساعدهن على مواصلة الحياة ومواجهة الظروف الصعبة التي تواجههن بالإضافة إلى ضرورة تشريع القوانين الكفيلة بالحفاظ على حقوق المرأة وحمايتها من العنف الذي تتعرض له على مستوى الأسرة والمجتمع بصورة عامة .إلا أن ذلك يبدو بعيد المنال وعلى المرأة أن تنتظر الدورة الانتخابية القادمة ربما تحمل لنا نظاما انتخابيا مغايرا وممثلات جديرات بتمثيلنا لاسيما بعد حملات تثقيفية يقوم بها الإعلام ومنظمات المجتمع المدني باتجاه توعية الناخب والمرشح على حد سواء لكي تستفيد النساء من نسبة التمثيل العالية التي منحهن إياها الدستور العراقي .